الفصل الثانى

الدين والتنمية من المنظور الإسلامي

مدخل.

أولاً: حول مفهوم التنمية.

ثانيا: الدين والتنمية من المنظور الغربى.

ثالثاً: القيم الإسلامية والتنمية.

رابعاً: خصوصية المجتمعات الإسلامية.

خامساً: ركائز التنمية الإسلامية.

سادساً: الخاتمة.

الفصل الثانى

الدين والتنمية من المنظور الإسلامي

مدخل.

التنمية فى حقيقتها عملية حضارية شاملة، لكونها تشمل مختلف النشاط الإنسانى فى المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهى أيضاً بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته و إطلاق لقدراته ومواهبه، كما أنها اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها وحسن تسخيرها، وتبقى التنمية البشرية التى تسعى إلى تنمية الإنسان وقدراته ومواهبه لتحقيق غاياته وسعادته هى غاية التنمية بالمفهوم الشامل والمتكامل، وبهذا لا يمكن فهم قضية التنمية إلا ضمن إطار اجتماعى وثقافى ونفسى وعقائدى، وأن مجرد استيراد أو تغيير الهياكل الاقتصادية هو تشويه لحقيقة التنمية، تلك العملية الشمولية التى تتطلب هياكل ومتغيرات اقتصادية إلى جانب عوامل نفسية اجتماعية وتربوية ملائمة.

وبالتالى فإن نموذج التنمية الغربية الذى تعتبره كافة المجتمعات هو النموذج الأمثل هو فى الواقع نموذج يعانى من الانفصال بين الجانب المادى والمعنوى للتنمية، فهو إن حقق نجاحات كبرى فى الجوانب المادية -

العمليـة والتكنولوجية والاقتصادية فإنه حقق فى الوقت ذاته أقصى درجات الفشل على مسـتوى الإنسان وسـعادته فهناك التفكك الأسرى والاجتماعى والاغتراب واختلال المعايير وفقدان المعنى والهدف و إعلاء الغريزة الحسية العميـاء و إطلاق العنان للغرائز الجنسـية، وفقدان الذات والقيم والشـعور بالسير فى طريق مسدود، و يعكس هذا ارتفاع معدلات الجريمة.

والجريمة المنظمة وتزايد معدلات الأمراض النفسـية والإدمان والانتحار والقلـق، وعلى هذا فمنهج التنمية لديهـم يعتمد على التركيز على العلم المادى أو التقـدم القائم على التفاعل بين القيم الإيمانية والروحية والسـنن الكونية والإبداع البشرى.

وفى ضوء حقيقة المنهج الإسـلامى الذى يربط الأبعـاد الإيمانية بالأبعاد الماديـة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية سـوف نحاول أن نلقى الضوء على العلاقـة بين الديـن والتنمية من المنظور الإسـلامى مع توضيـح العلاقة بين القيم الإسلامية والتنمية بالتركيز على خصوصية المجتمعات الإسلامية، وثم توضيح ركائز التنمية الإسلامية وأهم خصائصها.

أولاً: حول مفهوم التنمية

بدأت تظهر التنمية كمفهوم نظرى وتطبيقى عملى على ساحة الفكر العالمى اعتبـارا من النصـف الثانى من القرن العشرين نتيجـة لمجموعة من المتغيرات كان من أهمها تزايد حركات الاسـتقلال الوطنى من ناحية، وتزايد حركة المد الاشتراكى من ناحية أخرى، ومن هنا أصبحت التنمية شعاراً للطموح أو الجهد والإنجاز على المسـتوى القومى والعالمى ثم اكتسبت القضايا المرتبطة بالتنمية

مزيداً من الاهتمام والتركيز من قبل الباحثين والمخططين بشكل عام، فضلاً عن تزايد الاقتناع بأن المدخل الملائم للتنمية هو المدخل السوسيولوجى، لكن أختلف العلماء فيما بينهم حول غايات التنمية وأهدافها. وفى ضوء هذا تباينت وتعددت أنماط التنمية ومستوياتها ومن ثم أصبح من الضرورى على كل باحث قبل الخوض فى موضوعات التنمية أن يحدد المستوى الذى يعمل فى إطاره وأن يحدد مدلول التنمية الذى يستخدمه لذا ذهب «اروين ساند رز sanders» من أنه سوف لا يقدم تعريفاً محدداً لمفهوم التنمية بل أنه يفضل ترك هذا المفهوم ليعنى ما يعنيه حسب ما يقصده كل باحث فى أى بلد من بلدان العالم سواء فى الهند أو شيلى أو أفغانستان أو جاميكا أو الصين أو سكنس بالولايات المتحدة[1] لكن ظلت التنمية بمعنى تطوير الاقتصاد، موضوعاً ينتهى إلى دراسات الاقتصاديين، وبالتالى تتطلب التنمية فى المجال الاقتصادى بداية تحديد أى الاستراتيجيات الاقتصادية هى الأجدى والأكثر مناسبة، والتى يمكن الاستفادة منها فى بناء تنمية اقتصادية وطنية حسب موارد المجتمع وطبيعة خصائص اقتصاده ويمكن أن تحيل أحد الأنماط (صناعية، تجارية، زراعية... إلخ)من اهتمام المجتمع وصناع القرار فيه[2].

وفى هذا الإطار قدم «دوز سانتوز dos sandos» مجموعة من المبادئ الأساسية وهى:

1- تعنى التنمية التقدم نحو أهداف محددة بشكل ملائم تنتج عن الظروف الخاصة بالإنسان والمجتمع، ويمكن أن توجد فى كل المجتمعات فى

(1) Samder, E., Frontiers of Community development Research and action, Wisconsin, N. Y., 1958, P.17.

(2) جهينة العيسى وآخرون، علم اجتماع التنمية، دار الأهالى، سوريا 1999، ص 46.

العـالم المعاصر، هـذا النموذج يعـرف بأنه مجتمع حديـث صناعى، جماهيرى... إلخ.

2- الاتجـاه صوب هذا النمـوذج (المجتمـع الحديث) مـن جانب الدول النامية فى حالة القضاء على العوائق السياسـية والاجتماعية والثقافية والنظاميـة مثـل تلـك العوامـل الناجمة عـن وجود بعـض الجماعات التقليدية أو الإقطاعية وغيرها.

3- التركيز على العمليات الاقتصادية والسياسـية والسيكولوجية بصورة تسمح بتعبئة الطاقات القومية الرشيدة.

4- العمل على تنسـيق القوى الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية كدعم للتنميـة حتى تصبـح نموذجاً يحتذى، ويوجه المشـورة والنصـح لغيره فى مجـال التوجهـات الأيديولوجيـة التـى تنظـم إدارة الأمـم فى مجال التنمية[1].

وفى ضـوء هذا ذهب «ديفيد هارسـون» إلى تعريـف التنمية من منطلق التحديـث على أنها تغير وتحسـن جذرى ومقيم تقيماً إيجابيـا فى مجمل الخبرة الإنسانية، لكن الفرق بين المفهومين هو أنه بينما لا توجد حاجة لإثارة جدل حـول التحديث، حول الذى يحدث تماماً فإن هناك اختلافات قوية، حتمية حول ما إذا كانت التنمية حـادثـة أم لا وهكذا فإن التنمية هى حالة مرغوب فيها سواء تم أو لم يتم تحقيقها فى إطار اجتماعى يختلف عن سابقه.

(1) أند رو وبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة عبد الهادى وإلى والسيد الزيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992، ص ص 27 - 28.

لـذا أتجه منظرو التحديث فى الماضى إلى تسـوية التنمية بالتحديث، وقد ركـزوا بشـكل كبير على الـدول القوميـة الحـديـثـــــة وافترضـوا بأن ما حـدث فى الغرب يمكن تكراره فى هذه الدول، ولو بتقديم مسـاعدات قليلة فى مجـالات لرأس المال والتكنولوجيـا، والخبرة، والعقلانية بينما أتخذ منظرو التخلـف ومنتقـدو نظريـة التحديث اتجاهـاً عدائياً تجاه عمليـة التحديث والتغريب منطلقين من أن توسع الرأسمالية الغربية أحتوى العالم الثالث فى نظام عالمى مستغل مما أدى إلى تخلف العالم الثالث، وقد ركزوا على علاقات العـالم الثالث (الضارة معنوياً) مع النظام العالمى، ولم يوجهوا اهتماماً كبيراً لبناءات المحلية لمجتمعات العالم الثالث حتى وقت قريب، ولا شك أن هذه المنظورات متحيزة وليسـت بالضرورة مناقضة لبعضها البعض، وبالتالى فمن الخطأ اعتبارها منظورات متنافسة، أما فيما يتعلق بالجانب الأمبريقى فهناك أوجـه تشـابه محددة، وتبين هذا بشـكل واضـح فى المجـالات الدائرة حول التحديث والتنمية فى العالم الثالث، لكن تبرز حدة الهجوم والنقد على هذه الآراء، ليـس فى إطارها الأمبريقى فحسـب، وإنمـا فى الطريقة التى يفسرها هـذا الإطار أى حـول ما إذا كان ما يحدث يمكن اعتبـاره تنمية، وأن معايير التنمية لا تصنعهـا النظرية الاجتماعية بل تصنعهـا الأيديولوجيا التى تعتبر موضوعاً يدور حوله خلاف شديد بين العلماء الاجتماعيين[1].

وقـد كان اتجاه التحديث أكثر الاتجاهـات تأكيداً لارتباط عملية تنظيم الحياة الاقتصادية بعملية تنظيم الحياة الاجتماعية بحيث يتطلب نجاح عملية التنميـة الاقتصادية تحولاً فى البنية الاجتماعية والثقافية والسياسـية الجديدة

(1) ديفيد هارسون، مرجع سابق، ص، ص 10 - 11.

محل المؤسسات القديمة لأنها تناسب أداء المؤسسات الاقتصادية المرتبطة بعملية التنمية المنشودة.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية تنطوى على توسيع كبير فى كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنسانى وبخاصة فى المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والاقتصادية والمادية والمجالات الاجتماعية وتعنى بالمجالات الاجتماعية تنشيط أعداد متزايدة باستمرار من البشر للمشاركة فى مجالات العلاقات الإنسانية لتحقيق أهداف متجددة وأداء وظائف مستحدثة باستمرار فضلاً عن المشاركة الإيجابية الفعالة فى المشاورات وعمليات اتخاذ القرار بشأن تحديد أهداف التنمية، وكذلك المشاركة فى الانتفاع بثمرات الإجراءات التنموية[1].

ومن هذا يتضح أن التنمية لا يجوز أن نقصرها على الإطلاق على عملية النمو الاقتصادى، و إنما يجب أن تمتد لتشمل على ضرورة إحداث تغير ثقافى عام، وكذلك على أحداث تغيرات محددة فى البناء الاجتماعى القائم ولا شك أن كل عنصر من هذين العنصرين يؤثر فى الآخر بشكل متبادل، و بهذا يمكن القول أن ظروف المجتمعات النامية تقتضى أن يكون لمفهوم التنمية شقان أساسيان هما:

الشق الأول: علمى يتعلق بالتحديث العلمى والحضارى للمجتمع من خلال استيعاب وتطبيق الأساليب العلمية الحديثة فى الإنتاج والصحة والإدارة والتعليم... إلخ.

(1) محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1985، ص 145.

أما الشق الأخر: فهو اجتماعى أو سياسى فى جوهرة يتعلق بإعادة صياغة البناء الطبقى داخل المجتمع فى اتجاه يقرب الفوارق بين الطبقات و يعيد بناء معايير التقييم الاجتماعى لتقوم على أساس العلم والعمل والإسهام فى نمو المجتمع لأعلى مستوى، كما يتعلق بمعايير توزيع الدخل وعائد التنمية الشاملة داخل المجتمعات النامية تتطلب تحريك كافة الموارد المادية والبشرية والمالية بشكل يحقق أعلى مستوى اقتصادى ممكن، وأكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية، فليست قضية التنمية قاصرة على المجال الإنتاجى وحده لأن أسلوب توظيف عائد التنمية ونوعية المشاركة السياسية وتشكيل بناء القوة فى المجتمع يتوقف على استقرار المجتمع وحسم الصراعات داخله، الأمر الذى يمنح التنمية مزيداً من الطاقات لتتم بكفاءة عالية[1].

لكن قد يكون إطار التنمية الاجتماعية قومياً شاملاً كما قد يكون محدداً فى الحصول على الحاجات الضرورية لكل فرد، بمعنى أن للتنمية اتجاهات على المستوى العالمى أو على المستوى المحلى ولهذا يمكن أن نبرز ثلاث اتجاهات ذات طابع أيديولوجى تسيطر على طبيعة التنمية فى العالم المعاصر الآن وهى:

الاتجاه المحافظ: الذى يرفض البعد التاريخى فى دراسة المجتمعات ومن ثم لا يربط هذا الاتجاه بين النمو الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى ربطاً واضحاً، ويرتبط بهذا الاتجاه المنظور البرجماتى (النفعى) الذى يرفض التحليل الجدلى للواقع الاجتماعى التاريخى، وبالتالى يرى الواقع الاجتماعى الممكن هو الواقع القائم.

(1) نبيل السمالوطى، قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، القاهرة، 1990، ص 29 - 30.

الاتجـاه الوضعـي: والـذى يـرى أن التنمية يمكـن أن تتحقـق من خلال تعديـلات وظيفيـة دون المسـاس بتكامـل النسـق الاجتماعـى الـقـائـم واستمرارية وتوازنه.

الاتجاه الماركس: والذى ينطلق من تصورات الماركسيين الذين يركزون على تغيير الأساس الاقتصادى - المادى للمجتمع وما يستتبع ذلك من تغيرات مصاحبة فى البناء القومى للمجتمع والنظم الأساسية له، وبالتالى يكون طرق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع ونظمه[1].

كـما تختلف النظرة إلى التنمية باختلاف تخصصات الناظرين إليها فعلماء الاجتماع والسياسـة يميلون إلى اعتبارهـا عملية تحديث و يركزون اهتمامهم على تحويل المؤسسات الاجتماعية والسياسية وتطويرها، ويميل الاقتصاديون إلى مـوازة التحديـث بالنمـو الاقتصـادى، ولـذا تحتـل عمليـة المدخـرات، والاسـتثمار، والدخل القومـى والإنتاجية اهتمامهم بالدرجـة الأولى، وتعنى التنمية لدى المعنيين بالعلوم السياسـية الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة بصورة لا ينبغى أن ينزل عنه باعتباره حقاً لكل مواطن تلتزم به الدولة وتعززه الجهود الأهلية لتحقيق كفاءة اسـتخدام الإمكانات المتاحة، بالحلول الذاتية لسـد الثغرات التى تبدو على مسـتوى هذا الحد مما لا تسـعفها موارد الدولة، وتعـنى لدى المصلحين الاجتماعيين توفير التعليم والصحة والمسـكن الملائم والعمل المناسـب لقدرات الإنسان، والدخل الذى يوفر له احتياجاته وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعى، والترويح، والقضاء على الاستغلال وعدم

(1) عبد الباسط محمد عبد المعطى وعادل الهوارى، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985، ص 29.

تكافؤ الفرص، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية مع الاحتفاظ لكل مواطن بالإدلاء برأيه فى كل ما ذكر فيما ينبغى أن يكون عليه مستوى أدائه.

وعند رجال الدين تعنى التنمية الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة الله فى أرضه، وأن ذلك يستوعب تحقيق العدالة الجامعة بين العدالة القانونية والاجتماعية والاقتصادية، وقيام التعاون على كافة المستويات، والتوكيد على المشاركة فى كل ما يتصل بحياة الإنسان ومستقبله وتنظيم مجتمع من الأسرة إلى المجتمع المحلى إلى المجتمع الكبير[1].

ويميل علماء النفس بتأكيد العلاقة بين الدوافع النفسية متمثلة فى الدوافع إلى الإنجاز وبين التنمية الاقتصادية وهى علاقة طردية، كما أن التنمية من وجهة نظر علماء النفس تعتمد على توافر المنظمين وأصحاب المشروعات Entre preneurs ذوى التركيب النفس الخاص الذى يدفعهم إلى الرغبة فى الكسب والعمل، والاجتهاد والابتكار والمخاطرة فى سبيل الكسب المادى وتحسين المركز الاجتماعى الخاص بهم، كى يصبحوا بالتالى أداه دافعه للإسراع بالتنمية، كما يرى دافيد ماكليلاند Macleland أن هناك عوامل أخرى ينبغى على المجتمع أن ينجزها إذ أراد أن يحقق تنمية اقتصادية سريعة ومن أهمها ضرورة تغيير القيم السائدة عن طريق دعم حرية الصحافة وحرية المرأة ودعم برامج التربية الاجتماعية ودعم جهود التصنيع بالإضافة إلى أهمية الشعور بالدافع إلى الإنجاز[2].

(1) عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبه، القاهرة 1998، ص 95 - 96.
(2) عبد المنعم شوقى، مقدمة كتاب مجتمع الإنجاز، الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية تأليف دافيد ماكليلاند، ترجمة عبد الهادى الجوهرى وسعيد فرج، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1975، ص 1 - 14.

وانطلاقاً من هذا فإن تحديد مفهوم التنمية ينبغى أن يستوعب كافة جوانبها وأبعادها المختلفة ويفسر محاولات اهتمامها المتباينة لذا فإن أى تعريف للتنمية يجب أن يضع فى اعتباره النظرة الشمولية التحليلية التاريخية ومعرفة أسباب وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة لذا فقد قدمت هيئة الأمم المتحدة تعريفاً شاملاً للتنمية «يرى أنها مجموعة من الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالى مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات القومية والمحلية، وخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا فى الحياة القومية لتساهم فى تقدم البلاد[1]».

ويتضح من هذا التعريف أن عملية التنمية تعتمد على عنصرين هما:

أ- مساهمة الأهالى بأنشطتهم الجماعية والفردية فى الجهود التى تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية.

ب- تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية والأهلية لتشجيع وإنجاز هذه الجهود.

كما يوجد تعريف هام للتنمية قدمه هوبهاوس Hobhouse يذهب إلى أن التنمية موضوع شامل ومعقد حيث يشتمل على زيادة فى الإنتاج، بحيث يؤدى ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة فى التوزيع ووفرة الخدمات لكل مواطن، كما يعنى أيضاً دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هى تنمية الناس فى علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع فى العمل

(1) عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى، مرجع سابق، ص 26.

القائـم على الحاجات المتبادلة بـين الأفراد، كما أنها حركة إدارية تعتمد على مزيـد من الخبرة والتجربـة والمعرفة والمهارة على أسـس عملية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب[1].

بينما ذهب فوسـتر كارتر Foster - Carter فى كتابة علم اجتماع التنمية فى تعريفه لمفهوم التنمية إلى القول بأن أغلب التعريفات تفترض أن مضمون التنميـة غالباً ما يكون اقتصادى أى يهدف إلى زيادة الإنتاج القومى والثروة عن طريق التصنيع، وبالرغم من صدق هذا المفهوم تماماً إلا أنه يجب التمييز بين ثلاثة أنماط أخرى لأهداف التنمية على الأقل وهى:

(أ) التنمية الاجتماعية وتقوم على مؤشرين أساسيين وهما:

مؤشر الإشـباع للحاجات الأساسية والذى يشمل فى حده الأدنى الحاجة إلى الطعـام والمأوى والملبس والخدمات الأساسـية كميـاه الشرب والصرف الصحى، والتعليم والصحة والنقل، وفرص العمل وفى شـكله الشـمولى يضم عوامل أخرى مثل البـيئة واتخاذ القـرار وحقوق المرأة والأقليات. والمؤشر الآخر هـو مؤشر نوعيـة الحيـاة الماديـة Physical Quality oF life index والذى يشمل متوسطات العمر المتوقع ووفيات الأطفال، والتعليم للكبار.

(ب) التنميـة السياسـية والتى تعـنى التحرر liberation من الاسـتغلال وتحقيق الاسـتقلال الذاتى وسـيطرة الإنسـان على مقدراته باعتبارهما قيمتين سياسيتين حتى ولو على حساب الأهداف المادية للتنمية.

(1) كمال محمد التاجى، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية، دار المعارف القاهرة، 1985، ص 48.

(جـ) التنمية الثقافية والتى تتضمن إحداث تغيرات ثقافية جذرية و إخضاع أهداف التنمية الاقتصادية للأولويات الثقافية[1].

من هنا يمكن القول أن عملية التنمية أكثر تعدداً وتشعباً من مجرد الاقتصار على نهضة الموارد الاقتصادية أو البحث عن موارد جديدة أو خلق فرص جديدة للعمل أو استغلال الموارد المتاحة بطريقة أفضل هى عملية شاملة تتناول كل مقومات الحياة الاجتماعية وأن كان الجانب الاقتصادى يحتل مكاناً بارزاً فى ذلك. ومن هنا كان بلشو Belshow يعرف التنمية بأنها عملية اجتماعية فى أساسها ولكنها تستهدف فى آخر الأمر تحقيق زيادة تراكمية فى معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذى ينفذ فيه أحد مشروعات التنمية كما يعتبر مبدأ التكامل من أهم المبادئ الأساسية التى تقوم عليها عملية التنمية ولذلك فإن المفهوم التكاملى للتنمية ينظر إلى عناصر الحياة الاجتماعية باعتبارها كلاً متساندا بمبدأ التساند الوظيفى بين الظواهر الاجتماعية المختلفة[2].

ومن خلال التحليل السابق لبعض المنظورات التى حاولت إلقاء الضوء على مدلول مصطلح التنمية، نستطيع أن نستلخص أهم العناصر والأسس التى توضيح هذا المفهوم على النحو التالى:

(1) إن التنمية عملية شاملة وديناميةتحدث تغيرات بنائية ووظيفية

(1) Foster- Carter,A. , The Sociology oF development, Causaway press ltd., England, 1986 , pp. 4-6

(2) على الكاشف، التنمية الاجتماعية، المفاهيم والقضايا، عالم الكتب القاهرة 1985، ص 30.

فى البنـاء الاجتماعى بهدف إقامة بناء اجتماعـى ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مسـتحدثه بشـكل يسـمح للأفراد بتحقيـق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

(2) إن التنميـة عملية إرادية وموجهة أى أنهـا تتحقق من خلال التدخل الإرادى للمجتمع فى اسـتغلال موارده و إمكاناتـه المادية والبشرية المتاحة بقصد أقصى استغلال ممكن وبأقل التكاليف وفى أقصر وقت ممكن.

(3) إن التنمية تعتمد على كل من الجهود الحكومية والشـعبية وهذا يعنى إن تتكامـل تلـك الجهود فى كل مراحل التنمية ابتـداءً من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية تنفيذاً ومتابعة.

(4) إن التنميـة تعنى التحرر من القيـود إلى تحقيق الاعتماد على القدرات الذاتيـة مـن خـلال القضاء عـلى القيود الخاصـة بالتبعيـة الداخلية والخارجية.

(5) إن التنميـة عمليـة تغيير ثقافى مخطـط تحدث فى إطـار السـيـاق الاجتماعـى والقيـم الثقافية السـائدة فى المجتمع، بمعـنى أن صياغة برامج التنمية يجب أن تتم بالشكل الذى يتسق مع طبيعة هذا الإطار الثقافى العام وألا تتعارض معه.

(6) أنـه لا يمكن الفصل بين الجانب المادى والتكنولوجى للتنمية والجانب الروحـى والمعنوى لها فكليهما عنصران هامان فى تشـكيل مقومات عملية التنمية.

ووفقاً لهذه التعريفات السالفة الذكر وتلك العناصر الأساسية للتنمية وفى ضوء الاهتمام العالمى والعربى والإقليمى يمكن تحديد مفهوم التنمية باعتبارها «عملية دينامية متكاملة ومستديمة موجهة ووفق إرادة وطنية مستقلة وفى إطار ديمقراطى بهدف إحداث سلسة من التغيرات البنائيه، والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى والنظم الاجتماعية المكونة له بصورة تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل أفرد وفئات المجتمع».

ثانياً: الدين والتنمية من المنظور الغربى

تتسم أغلب الاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع الغربى - خاصة النظريات الكلاسيكية الكبرى grand Theories بنزعة علمانية واضحة حيث تركز أغلبها على مجموعة من الثنائيات Dichotomies وفى مقدمها الدين فى مقابل العلم، والتقاليد فى مقابل التحديث والتنمية، والتقابل بين الأصالة والمعاصرة، ودول الغرب فى مقابل دول العالم الأخرى، والحضارة الغربية مقابل مختلف الحضارات الأخرى والغرب المسيحى فى مقابل الإسلام .الخ، وهم يتصورون نتيجة لأبعاد حضارية وتاريخية تتصل بواقع أوروبا أن المجتمع لن ينمو إلا إذا تخلص من المناهج الدينية الغنية فى التفسير والفهم والتحليل، وتبنى مناهج علمية بالمعنى التجريبى الحس، وهذا يعنى أن العلاقة عكسية بين هذه الثنائيات المذكورة، وهذا يصور أغلب المنظرين الغربيين من أمثال أوجست كونت، وماكس فبير، و إميل دوركايم، وولت روستو، تالكوت بارسونز، وديورانت... إلخ.

وهنـاك نزعة واضحة نحـو التمركز حول الغـرب الأوروبى والأمريكى Euro- merican centrism تتمثل فى التمجيد لكل ما هو غربى فهم يمجدون الليبرالية السياسية والديمقراطية الغربية ونظم التعددية الحزينة والسياسة، والنظم النيابية والرئاسية والانتخابات والتمثيل الشعبى وحرية إبداء الرأى والرأى الأخر وحرية النقد، ويقصد بالليبرالية الاقتصادية سيادة المشروعات الحـرة القائمـة عـلى الملكية الخاصـة ونظام السـوق الحر القائم عـلى العرض والطلب وعـدم تدخل الدولة فى النشـاط الاقتصـادى والاجتماعى إلا عند الضرورة وفى أدنى حد ممكن، ويقصد بالليبرالية الاجتماعية سيادة الحريات الفرديـة والعلاقات الخاصة حسـب نظم الحياة الغربية وبقدر ما تسـمح به القوانين الوضعية هناك، دون التقيد بالأخلاق والضوابط الدينية[1].

والملاحـظ أن كل الاتجاهـات التنمويـة التابعة من المنظـور الغربى قد انطلقـت من تصور النمـوذج الأمثل للحضـارة الغربية، فاتجـاه النماذج أو المؤشرات سـعى إلى تحديد عناصر كل من التخلـف والتقدم وحصر عملية التنمية فى اكتساب الدولة النامية لعناصر التقدم السائدة فى الدولة المتقدمة، أمـا الاتجـاه التطورى المحدث فقد حـاول تحديد المراحـل المختلفة للتنمية التـى يمكـن أن تمـر بها الـدول النامية وهـى مراحل تمت صياغتهـا فى ضوء مراحل النمو الاقتصادى التى مـرت بها الدول المتقدمة، بذلك تصبح عملية تنميـة الدول النامية متوقفـة على قدرة هذه الدول على اتخـاذ الطريق الذى سـلكته من قبل الدول الصناعية الرأسـمالية المتقدمة، ثـم يلاحظ أيضا أن

(1) انظر: نبيل السمالوطى، الدين والتنمية فى علم الاجتماع، (أسس النموذج الإسلامى للتنمية وتحليل نقدى للنظريات، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية 1992، ص 156.

الاتجاه الانتشـارى يحاول تحديد العناصر الماديـة والثقافية التى يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنمية الأخيرة.

وهو اتجاه يقوم - شـأنه فى ذلك شأن الاتجاه التطورى المحدث على فكرة أساسـية هى أن الـدول الصناعية الرأسـمالية المتقدمة تمثل بالنسـبة للدول الناميـة أمـل المسـتقبل أو الصورة التى يجـب أن تحتذى ثم نجـد أيضا اتجاه المكانـة الدولية الذى يرى أنه يجب دراسـة ظاهرة تخلف الـدول النامية فى ضوء فكرة النظام أو البناء الدولى، مؤكداً أهمية التكامل والانشـقاق فى هذا البنـاء وضرورة سـعى الدول النامية لا كتسـاب رموز المكانـة الضرورية التـى تقربها مـن مكانة الـدول الصناعية الرأسـمالية المتقدمـة، أما الاتجاه السـيكولوجى أو السـلوكى فيحـاول دراسـة العمليـات النفسـية إلى يمكـن بواسـطتها أن تتمثل شـعوب الدول النامية الخصائص السـيكولوجية المعبرة عـن تقـدم الـدول المتقدمة. فى حـين نجد الاتجـاه الماركـس الجديد يحاول تنـاول الظاهرة من منظور مختلـف تماماً، فهو يتنـاول دول العالم الثالث فى ضوء النظام الدولى الشامل مدعماً ذلك بتحليل تاريخى بنائى شامل للعلاقات المعقدة التـاريـخية والمعاصرة بين الغرب ودول العالم الثالث، تلك العلاقة التى أسـهمت إلى حد كبير فى تشكيل النظام الدولى المعاصر الذى يقوم على وجود أمم متفاوتة التقدم والتخلف[1].

فى حـين ذهـب أحـدث النظريـات المطروحـة عـلى سـاحة الجـدل السوسـيولوجى وهـى نظريـة العولمـة Globalization والتـى تختبر ظهور

(1) انظر السيد الحسينى، التنمية والتخلف دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف القاهرة، 1982 ص ص 113-112.

نظـام ثقافى عالمى جديد، تلك النظرية التى يراها - مارشـال Marshall بأنها النظرية التى تـرى أن العولمة تتضمن عمليتين متناقضتين تماماً هما التجانس homogenization والتمايـز differentiation وأن ثمـة تفاعـلاً معقـداً بـين المحلية والعالميـة وأن هناك حركات مقاومة قوية منذ عمليات العولمة وهو يرى أن المتحسمين للعولمة ينتقدون علم الاجتماع التقليدى لمواصلة التركيز عـلى الدولة - الأمة nation - state بدلاً من التركيز على العالم باعتباره نسـقاً عامـاً يتكون من عـدة مجتمعـات، اى أن العولمة كما يقـول «جيد نز» هى مجـرد بكير صـورة الحداثة من مسـتوى المجتمع إلى مسـتوى العالم ومن ثم يصبـح العولمة هـى الحداثة على نطاق عالمى من خلال عولمـة دولية كالبنك الـدولى وصندوق النقـد الدولى، و إصلاحـات اقتصادية و برامـج التكيف الهيكلى وعولمة للسياسـة تضعف من دور الدولة وتعلى من شأن الديمقراطية الغربية، وعولمة للثقافة تكتسـح العالم اكتساحاً وأهم مظاهرها هو انتشار ثقافة الاستهلاك العالمية وعلاقاتـهـا كما يـرى «ميك فيذر ستون» بالهيمنة الرمزية للثقافة الغربية و بخاصة الأمريكية[1].

والملاحـظ على هذه الاتجاهات النظرية المختلفة تتصف بسـيطرة نزعة تطورية محافظة إلى حد بعيد وهى نزعة تمثل امتداداً لاهتمامات علم الاجتماع الكلاسـيكى الغربى الذى تناول ظاهرة التنميـة والتحديث والتقليد فى ضوء شـعار الموضوعية والحياد والتحرير من الاعتبارات الأخلاقية والقيمية غير أن أن «جو نار مـيردال Myrdal» قد أوضح التحيز الأيديولوجى الكامن فى

(1) انظر محمد أبو العينين، الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة فى دراسات بنية النظام العالمى، مقالة مقدمة إلى اللجنة العلمية لترقية الأساتذة والأساتذة المساعدين عام 1999.

تلك الاتجاهات بقوله «أن المصدر الأساسى الكامن فى البحوث الاقتصادية التى تتناول الدول الفقيرة يتمثل فى السعى نحو معالجة مشكلاتها الداخلية من وجهة النظر الخاصة بالمصالح السياسية والعسكرية الغربية بين هذه الدول الفقيرة و إقامة صداقات مع دول المعسكر الاشتراكى، وغالباً ما نجد هذه البحوث تتسم بالطابع الاعتذارى عن تخلف هذه الدول فى الوقت الذى تعنى فيه بالحبكة المنهجية الحيادية. ومع ما تتعلق به تعليقات ميرادل من صراحة إلا أنها مهذبة ورقيقة فكثير من البحوث التى يجيزها العلماء الغربيون فى الدول النامية تكون موجهة لخدمة أهداف سياسية لا صلة له بالبحث عن عوامل التخلف و إمكانات التنمية»[1].

كما أن هذه الاتجاهات التنموية التى تؤكد أن التنمية للمجتمعات النامية تعنى اللحاق بالدول الغربية المتقدمة ففى الواقع أن هذا الطرح يعالج بلادنا ومجتمعاتنا من خارجها وبصفتها المقارنة مع غيرها، ولا ينطلق من معالجة واقع بلادنا من أرضيتنا وخصوصياتنا، كما أن نموذج الحضارة الغربية وما أقترن به من سلبيات وما ظهر فيه من نقائص على الصعيد الإنسانى والقيمى والاجتماعى لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال المثال الذى يجب أن نسعى إلى تحقيقه بنقلة كما هو دون غربلته وملاءمته مع واقع مجتمعاتنا.

وبرغم ادعاء تلك الاتجاهات الغربية بالموضوعية والحيادية والعلمية إلا أنها تميل فى نهاية الأمر إلى الدفاع عن النموذج الليبرالى الغربى باعتباره غاية التطور والتقدم وهدفه فالرأسمالية هى النظام الاقتصادى الأفضل والديمقراطية الليبرالية هى المثل الأعلى للتطور السياسى وبالتالى فهذه

(1) السيد الحسينى، مرجع سابق، ص 113.

النظريات (الغربية) لا تنظر إلى الدول النامية باعتبارها وحدة للتحليل فى حد ذاتها وتدرسها كظاهرة مستقلة بل تتناولها بالمقارنة لما حدث فى أوروبا وبالتالى فهم يعتبرون الحضارة الغربية قمة التطور الحضارى والإنسانى المعاصر ومقايسة، وأن تقدم البلاد النامية يكمن فى الاقتراب من هذا النموذج الحضارى. وفى هذا تجاهل للبعد التاريخى ولخصوصية المجتمعات النامية[1].

كما يكشف التحليل المتأنى عن تماثل هذه الاتجاهات النظرية فى التنمية فى عدة أمور منها القول بتراجع المساحة التى يشغلها الدين وللدور الذى يلعبه فى الحياة الاجتماعية مع تزايد أخذ المجتمع بالعلم والتطبيقات العلمية وزيادة الدخل القومى ومتوسطات الدخل الفردى، وتزايد حركة التعليم ونمو التحضر وتزايد التنظيمات أو نمو الصياغة البيروقراطية للمجتمع، وتزايد صياغته الديمقراطية من خلال نمو الحريات الإنسانية المختلفة .الخ هذا إلى جانب اشتراكها فى تصور المجتمع الغربى كسقف نهائى لحركة التنمية، والتأكيد بأن النموذج الليبرالى الغربى هو النموذج النهائى فى سلسلة التطورات الاجتماعية، وفى سلسلة الحركات التاريخية فهو يمثل المحطة الأخيرة التى سترسو أو تتوقف عنها الإنسانية، وتمثل صورة المستقبل للدول النامية، فإما أن تتخذ المجتمعات صورة المجتمع الغربى و إما أن تظل أسيرة التخلف، ولا يوجد طريق ثالث، لهذا تستطيع بشكل أو بأخر بأن ننظر إلى هذه الاتجاهات النظرية جميعا على أنها نظريات تحدد نهاية للتاريخ أو على حد تعبير فوكوياما Fukayama نظريات نهاية التاريخ وتطلق هذه

(1) عبد الحق الشكيرى، التنمية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى، كتاب الامه، الدوحة الكتاب رقم 17، فبراير 1988 ص.27 - 29.

النظريات -على اختلاف مضامينها وتوجيهاتها من التصور الهيجلى للقوة المحركة للتاريخ، ومن التصور الهيجلى لطبيعة المرحلة النهائية التى تمثل نهاية التاريخ عن هيجل، فالجدل الهيجلى هو جدل بين أفكار أو بين مراحل مختلفة للوعى، فالتناقضات فى مجال الفكر والوعى هى العامل الأساسى المؤثر فى تحريك أحداث التاريخ، ومختلف الوقائع المؤدية إلى التقدم الاجتماعى فالتغيير فى الوعى والفكر هو الذى يؤدى إلى تغيير فى أساسيات التنظيم الاجتماعى، وهو يقصد بالوعى المجال أو المضامين الفكرية التى توحد الناس من خلال الالتزام أو الارتباط بأيديولوجية معينة. وهو يرى أن الأيديولوجية تمتد لتشمل البناءات العقائدية والدينية والثقافية والأخلاقية، وقد حدد هيجل مخالفا فى ذلك لجوهر المنهج الجدلى مجموعة من المراحل التاريخية للمجتمعات تتعاقب من القبلية إلى الرق. إلى الدين، وتنتهى بالمجتمعات التى تمثل القمة وهى الليبرالية التى تقوم على أساس قيم الحريات والعدالة والمساواة والديمقراطية والحقوق الفردية التى تسندها نظم قانونية كما تقوم على نظم قانونية للحكم يستند إلى رضا الجماهير، ويتمثل التناقض الهيجلى فى إلزامه بالمنهج الجدلى من جهة وهو منهج دينامى يستند إلى استمرار التناقضات فى مجال الوعى والفكر والأيديولوجيات، وبين وضع نهاية لحركة التاريخ تتمثل فى النظم الليبرالية من جهة أخرى، وهذا التناقض وقع فيه ماركس الذى قلب الجدل وطبقة فى مجال الماديات، وجعل هناك نهاية للتاريخ تتمثل فى مرحلة المجتمع الشيوعى الوهمى الذى رسم معالمه بطريقة طوباوية خالية تفوق كثيراً طوباوية الفلسفات التى أوسعها نقداً وهدفاً برغم إنها غير علمية، وقد تأثرت كل هذه الاتجاهات النظرية بالاتجاه الهيجلى[1].

(1) نبيل السمالوطى، مرجع سابق ص.ص. 16 - 17.

لكـن الجدير بالذكر هنـا أن أغلب الأطر التصوريـة الغربية تنبثق من التمركـز حول الذات وتنطلق من تمجيـد الغرب والتجربة الليبرالية الغربية على أساس أنها النموذج النهائى الذى يتجه إلى التغيير العالمى كما نلاحظ إنها تستبعد التفسير الدينى للتغيرات الاجتماعية والتاريخية.

ثالثاً: القيم الإسلامية والتنمية

لقد أوضح ماكس فيبر فى دراسته الواعية « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسـمالية «أن هناك تأثيراً متبادلاً بين القيم الدينية والظواهر الاقتصادية، ولكن يلاحظ أن فيـبر لم يعالج كل الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية بل أكتفى بدراسـة الأخلاقيات الاقتصاديـة للدين وهو لا يقصد بالأخلاقيـات الاقتصاديـة للدين تلك المبـادئ الغائبة التـى يتضمنها والتى تتطلـب الصورة العلمية للسـلوك، بل يقصد الأخلاقيات الاقتصادية لسـتة ديانـات هى: الكونفوشـيه، والهندوكية، والبوذية، واليهودية، والمسـيحية، والإسـلام ثـم درس طبيعة الأخلاقيـات الاقتصاديـة فى كل منهـا، وآثارها عـلى التنظيـم الاقتصادى والحياة الاجتماعية للشـعوب التـى تنتمى إلى هذه الديانات.

ولقـد ذهـب ماكس فير إلى أن الرأسـمالية الحديثة قد نشـأت من خلال العقيـدة البروتسـتانتية (وأخلاقياتهـا الاقتصاديـة) فروح الرأسـمالية هى نفسـها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمن من سلوك وأخلاقيات عملية، فلقد وجدت الأخـلاق الاقتصادية فى نطاق الديانات البروتسـتانتية قبل أن تظهر الرأسـمالية الحديثة، ومعـنى ذلك أن روح الرأسـمالية قد ظهرت قبل

الرأسمالية ذاتها، ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم «مارتن لوثر» و« كالفن فروح» البروتستانتية كما تبدو فى أخلاقياتها العملية فى الحياة اليومية تطابق فى الواقع روح الرأسمالية الحديثة، إذ أن العقيدة البروتستانتية تهتم اهتماماً كبيراً بتنشئة عقلية، فضلاً عن إنها تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة وتقدس العمل بل وتعتبر جمع المال بطريقة شريفة نشاطاً ذكياً، وكل هذه الدلائل تؤكد نظرته التى مؤداها أن روح الرأسمالية هى بالضبط روح البروتستانتية[1].

لكن ذهب ماكس فيبر إلى أن النظام الرأسمالى قد أنبثق عن الموجهات القيمية البروتستانتية، لكن بعد ظهور هذا النظام لم تعد هناك حاجة للدين، لأن النظام الرأسمالى يمتلك من الآليات والقوى الذاتية ما يمكنه من النمو والتطور الذاتى والتقدم دون الحاجة إلى نظم روحية، وهو يرى أن قيمة الدين فى حياة المجتمعات والإنسان، وذهب فى أواخر حياته إلى القول بأننا نعيش اليوم فى عالم يتسم بالعقلانية Rationalization حيث استطاع الإنسان أن يتحرر من الغيبيات المتمثلة فى السحر والشعوذة والأوهام المختلفة، ولم يعد اليوم ظاهرة مقدسة تتضمن أسرار تستغلق على عقولنا ونحتاج إلى الرجوع إلى العقيدة، وهو يرى أن الدين كان يسهم فى الماضى فى إعاقة النمو الإنسانى و إعاقة التنمية، فعلى سبيل المثال « كانت الهندوسية تلك التى أطلق عليها ماكس فيبر دين العالم الآخر Other Wordly حيث تؤكد قيمها على الهروب من قيمة العالم المادى إلى السماء الأعلى للوجود الروحى».

(1) السيد الحسينى، مرجع سابق، ص .33 - 34.

وكذلك تعمل الديانة الكونفوشية على توجيه النشاط الإنسانى بعيداً عن التنمية الاقتصادية، كما اعتبر فير الديانة[1] المسيحية وبخاصة الكاثوليكية على أنها دين الخلاص Salavation لكن منذ أن أثار فير هذه المحاولة الواعية بين الأخلاق البروتستانتية ونشأة الرأسمالية، فقد ذهبت العديد من الدراسات التى تؤكد العلاقة بين القيم الأخلاقية وعملية التنمية، وتشير دراسات عديدة [2] أن الدين الإسلامى يحظى على العديد من القيم الأخلاقية التى تؤكد على عملية التنمية، ومنها القيم الآتية:

فلقد أكد الدين الإسلامى على تنمية الكون وتعميره، وجعل التفكير فريضة إسلامية، وأعلى من قيمة العقل، وقيمة العلم والعلماء والعمل المفيد، وقيمة التعاون والأخوة والعلاقات الطيبة. وواجب تحقيق أقصى درجات القوة المادية والاقتصادية والعسكرية للمجتمع المسلم حتى يستطيع تنفيذ أوامر الله وهذه القوة المادية بكل صورها وطبقاً لمقاييس كل عصر إنما تتحقق من خلال القوة الإيمانية بالإسلام عقيدة وشريعة وقيماً وأخلاقاً. وفى القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله علية وسلم ما يؤيد ذلك ويهدى إليه.

ولتوضيح ذلك نشير إلى القيم السالفة الذكر بشيء من التوضيح..

(أ) قيمة العلم:

إذ يحض الإسلام على الاجتهاد فى تحصيل العلم النافع للبشر وتسخيره

(1) Giddens ,A., sociology,polity press, cambridge 1997 , p 445.

(2) عبد الهادى الجوهرى، دراسات فى علم الاجتماع الاسلامى، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، 1983، ص .ص 66-46.

لخير الناس و إسعادهم والبعد به عن الإيذاء والإفساد فى الأرض، كما يحض الإسلام على أن تقرن العلم بالعمل الجاد المفيد الذى ترقى به الحياة و يعم الرضا بين الناس و يزيد الخير والرفاهية على كل أفراد المجتمع الإسلامى، فالعلم فى نظر الإسلام حق المجتمع يجب نشره و إذاعته لخير الناس جميعاً بل أنه يدعوا إلى التأمل والتفكير فى الكون فقال تعالى ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت: 53] ولكن ليس من الإسلام أن نكتم علماً توصلت إليه أو تحتكر سره فذلك ضار بالبشر جميعاً فقال تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴾ [البقرة: 159].

كما فضل الله العلم على العابد فى سبيل الله، «فعن أبى هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ فضل العلم على العابد كفضلى على أدناكم، ثم قال الرسول أن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة فى جحرها وحتى الحوت ليصلون على مصلحى الناس بالخير».

وعن أبى الدر داء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول « من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له طريقة إلى الجنة» وأن العالم ليستغفر له من فى السموات ومن فى الأرض حتى الحيتان فى الماء، وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب، وأن العلماء ورثه الأنبياء، وأن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً انما ورثوا العلم فلمن أخذه بحظ وافر.

(ب) قيمة العمل:

كما يحض الإسلام على قيمة العمل والأرتقاء فيه، فالعمل هو وسيله

الإنسان للسعى فى الأرض لكسب قوته، فقال الرسول ﷺ **«من بات كالاً من عمل يده بات مغفوراً له»** وقال تعال ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴾ [التوبة: 105] وفى هذا دعوة إلى العمل والاخلاص فيه وأجادته، فهو تحت مراقبة الله ورسوله والمؤمنين. كما يجب أن يذكر كل عامل أنه مسئول عن عمله أمام عالم السر والعلانية يوم الرجوع إليه، وأن مراقبة الله تكون هى الضمير الحى بحيث يكون الباعث على الإجابة من داخل النفس وليس خوفاً من سلطة أو طمعاً فى جزاء دنيوى. فقال تعالى ﴿ مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗۖ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَجۡرَهُم بِأَحۡسَنِ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ﴾ [النحل: 97].

فالعمل شرف، وقد عمل الأنبياء بأيدهم، **«داود وسليمان ومحمد عليهم الصلاة والسلام»**.

وأن ثواب الله للعاملين المخلصين ليس فى الآخرة وحدها بل فى الدنيا حياة طيبه أولاً ثم يكون الجزء الأوفى والأحسن فى الآخرة، وبهذا فالعمل نوع من الشكر لله لأن به تتحقق فائدة ما انعم به وما أوجده فى هذا الكون.

(ج) قيمة التعاون:

كما حرص الإسلام على تأكيد قيمة التعاون بأن يتعاون المسلمون فى حركتهم فى الحياة على الخير والبر ويمد كل منهم إلى أخيه المساعدة ويحب كل منهما لأخيه ما يحبه لنفسه وذلك بدافع الحقد بعيداً عن النفوس ويقضى على الصراعات التى تتولد فى غيرة من المجتمعات وعليهم أن يتعاونوا لتحقيق الخير ومواجهة الشر. وتعتبر الأخوة والمحبة والعلاقات الطيبة فى

المجتمع الإسلامى من العناصر التى تقضى على النفوس آمناً أو سلاماً وسعادة وإحساسا دائماً بالرضا وبذا تكون الحياة أيسر وحركة الناس فيها من غير تخوف.

وقد دعا اللـه المؤمنين إلى الإنفاق من الرزق الذى أعطاه له فهو صاحب الفضل الأول، ويذكرهم بأنه سيأتى يوم لا تنفعهم فيه إلا ما قدموا من خير فى دنياهم فقال تعال: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 261].

وفى هذا ترغيب للانفاق فى سبيل الخير والحق والعدل وهو سبيل الله. وللتناصر بين المؤمنين بالله ورسوله آثاره الطيبة فى بناء المجتمع:

أ- الأمر بالمعروف والخير وفضائل الأقوال والأعمال.

ب- النهى عن المنكر والشر وكل مفسدة.

ج - الارتباط بالله وتطهير النفس بالصلاة.

د- التكافل الاجتماعى ورعاية الفقراء والضعفاء بالزكاة.

هـ- طاعة الله وطاعة الرسول فى كل أمر أو نهى.

(د) قيم الأخوة والمحبه والعلاقات الانسانية الطيبة:

كما حرص الدين الاسلامى على تأكيد قيم الاخوة والمحبة والعلاقات الطيبة بين المسلمين لإشاعة الود والسلام الاجتماعى بين الناس داخل المجتمع، فالإسلام أكد على إشاعة هذه القيم داخل الأسرة باعتبارها اللبنة

الأساسية للمجتمع ولا يكون البناء قوياً إذا ضعفت لبناته، ولقد حرص الإسلام على روح المحبة والمودة فى الأسرة فمجرد خوف الشقاق يتدخل الأهل للإصلاح وعادة الوئام، فقال تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ إِن يُرِيدَآ إِصْلَٰحًا يُوَفِّقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا ﴾ [النساء: 35].

وهنا يبين الإسلام ضرورة المحافظة على العلاقات بين أصحاب الفضل الأول على الإنسان، ثم ذوى القربى واليتامى والمساكين والجار القريب ثم رفيق الطريق وزميل العمل وأبن السبيل إلى فقد ماله و يطلب المساعدة حتى يصل إلى أهله و بلده فقال تعالى ﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ [النساء: 36].

و يلاحظ أن هذه الآية جمعت بين عناصر تماسك المجتمع وتراحمه وحسن علاقاته، وقضت على عوامل الحقد ونوازع الشر وأسباب التفكك.

والإسلام يدعو إلى العلاقات الطيبة و ينهى عن كل ما يضر هذه العلاقات، و ينهى عن سخرية الأفراد أو الجماعات بعضهم عن ذكر عيوب الآخرين ونقائضهم بالقول والإشارة وعن مناخ الأخ أو دعوته بما يكره من الألقاب أو الأوصاف، كما ينهى عن ظن السوء بغير دليل وعن التجسس والغيبة، وقد صور المغتاب من أبشع صوره وأوضح حالة كمن أكل لحم أخيه وهو ميت، كل ذلك ليكون المجتمع الإسلامى مجتمع أخوة ومحبة وعلاقات طيبة وأمن وسلام ونفوس هادئة راضية مطمئنة لا يؤذيها قول أو فعل أو إشاره

ولا نخشى تحسساً أو غيبه، لا تقع تهديد رقابة أو تحت إيلام نفس بسب أو تحقير ووصف شائن لا تحب أن تعرف به. فقال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: 12]. وبهذا يتبين من القرآن الكريم والسنة المطهرة أن الإسلام يؤكد على القيم الدينية الخيرة من علم نافع وعمل مفيد وتعاون على تحقيق الخير، كما تؤكد على الأخوة والمحبة والعلاقات الطيبة، كل هذه القيم إذ ما اتبعها مجتمع من المجتمعات يأخذ بأسباب التنمية ويخطط لعمليات التقدم والتمدين فانه يعمل وبلا شك على إنجاز مشروعاته وينفذ خططه فى جو اجتماعى ومناخ تعاونى خاصة وأن الإنسان أصبح هو هدف ووسيلة التنمية، فمثل هذه القيم هى الأخرى هدف من أهداف عملية التنمية تعمل المجتمعات الإسلامية على تحقيقها والالتزام بها فهى شكل متوازن لا تغطى فيه الماديات على المعنويات بل ويعتبر الحفاظ على القيم الإسلامية هدفاً من أهداف التنمية، كما يعتبر القيم الإسلامية وسيله فعاله لتحقيق التنمية المتوازنة المتكاملة التى تقوم على الجمع بين المنهج المادى والروحانى للإنسان.

رابعاً: خصوصية المجتمعات الإسلامية

باعتبار إن جوهر عملية التنمية هو تغيير حضارى يتناول أبنية المجتمع كافة، وتشمل جوانبه المادية والمعنوية، ومن ثم فإن أى نظرية للتنمية لأبد وأن تنبثق من ظروف وواقع وتراث المجتمعات الإسلامية، كما يجب ألا نغفل أبداً ذلك الشعور النفسى الذى تعيشه الأمة فى العالم الإسلامى فى

تجاه الاستعمار الذى يتسم بالشك والاتهام والخوف نتيجة لتاريخ طويل من الاستغلال والصراع، فهذا الشعور قد خلق نوعاً من الانكماش لدى الأمة الإسلامية تجاه المعطيات التنظيمية للإنسان الأوروبى، شيئاً من القلق تجاه الأنظمة المستمدة من الأوضاع الاجتماعية السائدة فى بلاد المستعمرين وحساسية شديدة ضدها، هذه الحساسية تجعل تلك الأنظمة غير قادرة على تفجير طاقات الأمة وقيادتها فى معركة البناء والنهوض و إلى جانب الشعور المريب للأمة الإسلامية تجاه الاستعمار، وكل المناهج المرتبطة ببلاد المستعمرين ومعطياتها، هناك أمر آخر يشكل صعوبة أيضا فى طريق نجاح المناهج المستوردة من الغرب إذا طبقت فى العالم الاسلامى، وهو التناقض بين هذه المناهج والعقيدة الدينية التى يحملها المسلمون و يؤمنون بها، بوصف هذه العقيدة قوة تعيش داخل العالم الإسلامى ذلك أن قوة هذه العقيدة مهما قدرنا لها من ضعف مؤقت نتيجة لعمل الاستعمار، فلا يزال لها أثرها الكبير فى توجيه السلوك، وتربية المشاعر وتحديد النظرة إلى الأشياء والقيم، فإذا كانت الأمة الإسلامية تشعر بتناقض بين الإطار المفروض للتنمية، وبين عقيدة لا تزال نعتز بها ونحافظ على بعض توجيهها فى الحياة على الأقل، فسوف تحجم عن التفاعل عن التجاوب والعطاء لعملية التنمية والاندماج فى إطارها المفروض، وخلافاً لذلك لا يواجه النظام الإسلامى هذا التعقيد، ولا يعرف تناقضاً من هذا القبيل، بل أنه إذا وضع موضع التطبيق سوف يجد فى العقيدة الدينية سنداً كبيراً له؛ وعاملاً مساعداً على إنجاح عملية التنمية الموضوعية فى إطاره لأن أساس النظام الإسلامى هو الشريعة الإسلامية وهى أحكام يؤمن المسلمون بقدسيتها، وحرقها ووجوب تطبيقها، وما من شك فى أن أهم العوامل فى نجاح المناهج التى تتخذ لتنظيم الحياة الاجتماعية، احترام

النـاس لها، و إيمانهم بحقها فى التنفيـذ والتطبيق، ومن ناحية أخرى يجب أن يؤكد أن للناس فى الواقع أخلاقيتين داخل المجتمعات الإنسـانية :- أخلاقية تعيش داخل العالم الإسلامى وأخلاقية أوروبية تعيش داخل العالم الغربى، هى التى واكبت العالم الغربى والحضارة الغربية ونسجت لها روحها ومهدت لنجاحهـا والأخلاقيتان يختلفان اختلافاً جوهرياً والاتجاه والنظر والتقويم، وبقدر ما تصلح أخلاقية الإنسـان الغربى للتفاعل مـع المناهج الغربية التى هى ثمرة لها بقدر من تتعارض أخلاقية الإنسـان المسـلم معها، وهى أخلاقية راسخة لا يمكن استئصال جذورها لمجرد تمييع العقيدة الدينية، وأى تخطيط للمعركة ضد التخلف يجب أن يدخل فى اعتباره مدى انسجام العنصر البشرى مـع هـذا المخطط أو ذاك، فالإنسـان الأوروبى ينظر دائمـاً إلى الأرض لا إلى السـماء، وتفسير إنسانيته على أسـاس التكيف الموضوعى من الأرض والبيئة التـى تعيـش فيها أو المجالات العلمية لتفسـير الحياة الإنسـانية على أسـاس القوى المنتجة التى تمثل الأرض وما فيها من إمكانات ليست هذه المحاولات إلا كمحاولة استنزال يؤمنون به إليها إلى الأرض فى مدلولها النفس وارتباطها الأخلاقـى بتلك النظرة العميقـة فى نفس الإنسـان الأوروبى إلى الأرض وأن أختلف تلـك المحاولات فى أسـاليبها وطباعها العلمى أو الأسـطورى، ولقد اسـتطاعت هذه القيم التى ترسخت عبر الزمن فى الإنسان الأوروبى أن تعبر عن نفسها من خلال مذاهب اللذة والمنفعة، والتى اكتسحت التقليد الفلسفى الأخلاقـى فى أوروبا،إن هذه المذاهب بوصفها نتاجاً فكرياً أوروبياً سـجل نجاحـاً كبيراً عـلى الصعيد الفكرى الأوروبى - لهـا مغزاها النفسى ودلالتها على المزاج العام للنفس الأوروبية، كما أن انقطاع الصلة الحقيقية للإنسـان الأوروبى باللـه تعالى أو نظرته إلى الأرض بدلاً من نظرته إلى السـماء، أنتزع

من ذهنه أية فكرة حقيقية عن قيومية رفيعة من جهة اعلى أو بديات تفرض عليه من خارج نطاق ذاته وهيأة ذلك نفسياً وفكرياً للإيمان بحقه فى الحرية وغمرة بفيض من الشعور بالاستقلال والفردية، فهذه الأخلاقية تختلف عن الأخلاقية التى تعيشها الأمة الإسلامية فى عالمنا الإسلامى، نتيجة لتاريخها الدينى فالإنسان الشرقى الذى ربته رسالات السماء وعاشت فى بلاده، ينظر بطبيعته إلى السماء قبل أن ينظر إلى الأرض ويؤمن بعالم الغيب إلى جانب عالم المادة المحسوس، وهذا الإيمان العميق بعالم الغيب وعالم الشهادة، هو الذى عبر نفسه فى حياة المسلمين، باتجاه الفكر فى العالم الإسلامى إلى المناحى العقلية من المعرفة البشرية، وعدم التركيز على المناحى التى تربط بالواقع المحسوس فقط.

والإيمان العميق بالغيب فى مزاج الإنسان المسلم، حد من قوة أغراء المادة وسيطرتها عليه، وقابليتها لأثارته الأمر الذى يتجه بالإنسان فى العلم الإسلامى إلى موقف متوازن، يتخذ شكل القناعة، وهكذا فإذا ألبست الأرض إطار السماء، وأعطى العمل حقه الواجب، وأتضح مفهوم أن العمل عبادة، فسوف تتحول النظرة الغيبية لدى الإنسان المسلم إلى طاقة محركة، وقوة دفع نحو المهمة بأكبر قدر ممكن فى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وبدلاً مما يحسه المسلم السلبى اليوم من برود تجاه الأرض أو ما يحسه المسلم النشيط الذى يتحرك وفق المناهج الغربية والشرقية،من قلق نفسى فى أغلب الأحيان، سوف يولد انسجام كامل بين نفسية إنسان العالم الإسلامى ودوره الإيجابى المرتقب فى عملية التنمية، فحينما نأخذ بالمنهج الإسلامى للتنمية سوف نستفيد من هذه الأخلاقية ونستطيع أن نعبئها فى المعركة ضد التخلف، على عكس ما إذا أخذنا بمناهج ترتبط نفسياً وتاريخياً

بأرضيـة أخرى كالمناهـج الأوروبية المسـتوردة[1]، فالدولة الإسـلامية لها تاريـخ لا يقل فى عراقتـه وقدمه عن تاريخ الـدول المتقدمة؛ كما أن الدول الإسـلامية لا تعيـش الآن الحياة التى كانت تحياها منـذ قرون مضت، ففى الواقـع أن المجتمعـات الأوروبيـة لم تكتسـب بناءاتها المتقدمـة من فراغ تاريخـى، ذلك إن تقدمها هو أحـد خصائص التاريخ العالمـى، ولو عدنا إلى التاريـخ لا حظنـا أن أوروبا خلال نموها الاقتصادى وسـيطرتها السياسـية منـذ القرن الخامس عشر قد احتوت ما يطلق عليه الآن بالعالم الثالث ومنه العالم الإسـلامى لتشـكل تياراً عالمياً واحداً، ممـا أدى - فى وقت واحد - إلى الإسراع بتقدم الدول المتقدمة وتخلف الدول الإسـلامية، فالعلاقة التاريخية بين الدول الأوروبية المتقدمة والبلدان الإسلامية علاقة بالغة الأهمية؛ ومثل هـذه العلاقة هـى التى أحدثت التغيرات الأساسـية التى طـرأت على البناء الاجتماعى للبلدان الإسلامية[2].

وبهذا يمكن القول أن دراسة المجتمعات الاسلامية تتطلب نظرية تنموية بديلة عن تلك النظريات الغربية التى لم تعد تستطيع الصمود أمام واقع هذه الـدول وخصوصيتهـا المجتمعية والتاريخيـة؛ ومن الضرورى أن تسـتند هذه النظرية؛ إلى فهـم عميق للعناصر البنائيه للتنمية، أى فهم عميق لو جود عالم متقدم جنباً إلى جنب عالم متخلف كذلك يجب أن تستند هذه النظرية إلى فهم حقيقى لتاريخ الدول الإسـلامية والـدول المتقدمة، فالتخلف ليس هو الحالة الأصلية للدول الأولى و إنما مفروض عليها بفعل قوى تاريخية معينة، و يدفعنا

(1) عبد الحق الشكيرى، التنمية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى، مرجع سابق ص ص 31 - 34.

(2) السيد الحسينى، مرجع سابق، ص 55.

ذلك إلى ضرورة تبنى المنهج الإسلامى فى التنمية هذا المنهج الذى شرع ليحكم النشاط الإنسانى الاجتماعى، ويضع المبادئ المثلى لقواعد السلوك السليم والعلاقات الاجتماعية الوطنية بين البشر جميعاً لا بين المسلمين فحسب، وإنما بينهم وبين الأمم التى عايشوها وكونوا وإياها علاقات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية فالمنهج الإسلامى جمع بين الدين والدنيا، والإيمان والعمل والجسم والروح، البناء الوظيفى والكيان الباطنى، فهو يدعو إلى عمق الإيمان والإخلاص فى العمل والسعى إليه، ولا يضحى بأى منهما فى سبيل الآخر فله تحليله الإسلامى الدقيق لكافة شئون المجتمع الإنسانى[1].

وعلى هذا فالأخذ بالمنهج الإسلامى أساساً للتنظيم العام، ينتج لنا أن نقيم حياتنا كلها بجانبها المادى والمعنوى، الروحى والاجتماعى على أساس واحد، لأن الإسلام يمتد إلى كل الجوانب الحيايتيه للفرد، بينما يقتصر كثير من المناهج والمذاهب الاجتماعية الأخرى على جانب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية من حياة الإنسان فإذا أخذنا مناهجناً العامة فى الحياة من المصادر البشرية بدلاً من النظام الإسلامى لم نستطيع أن نكتفى بذلك عن تنظيم آخر للجانب الروحى، ولا يوجد مصدر صالح لتنظيم حياتنا الروحية إلا الإسلام فلا بد حينئذ من إقامه كل من الجانب الروحى والاجتماعى على أساس خاص به، مع أن الجانبين ليسا منعزلين أحدهما عن الآخر بل هما متفاعلان إلى درجة كبيرة وهذا التفاعل يجعل إقامتها على أساس واحد سليم وأكثر انسجاماً للتشابك والتداخل الأكيد بين النشاطات الروحية والاجتماعية فى حيات الإنسان .

(1) محمد زكى اسماعيل، نحو علم اجتماع اسلامى، مرجع سابق ص 63.

خامساً: ركائز التنمية الإسلامية

لقد أهتم كثير من المفكرين والعلماء المسلمين بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية، مبينين بجلاء أن التنمية ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هى عملية كفاية فى الإنتاج مصحوبة بعدالة فى التوزيع، وإنها ليست عملية اقتصادية بحتة، وإنما هى عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان وتطوير قدراته ومواهبه وتقدمه فى المجالين المادى والروحى، ولكن الذى تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أنه لا يمكن دراسة المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية بوصفه كياناً منفصلاً عن سائر الجوانب الأخرى للإسلام فدراسة هذا المنهج لا يمكن أن يتم إلا فى إطار مذهبية الإسلام فى الجانب الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وفى إطار العلاقات القائمة بين هذه الجوانب المختلفة ولهذا يجب أن نعى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية ضمن الطبيعة الإسلامية العامة التى توجه شتى مناحى الحياة فى المجتمع.

كما يجب ألا نفصل بين المنهج الإسلامى للتنمية وبين أرضيته الخاصة التى أعدت له، فهذا المنهج يحتاج إلى أرضية وتربة تتفق مع طبيعته، وتمده العقيدة بالمفاهيم والعواطف التى تلائمه. فالمنهج الإسلامى للتنمية مترابط فى خطوطه وتفاصيله، وهو بدورة جزء من صيغة عامة للحياة، وهذه الطبيعة لها أرضية خاصة بها ولا يوجد المجتمع الإسلامى الكامل إلا حين يجعل على الأرضية والتربة والنبتة معاً. وتتكون أرضية المجتمع الاسمى عامة من العناصر التالية:

1- العقيدة، وهى القاعدة المركزية فى التفكير التى تحدد نظرة المسلم الكلية إلى الكون والإنسان والحياة.

2- المفاهيم التى تعكس وجهة نظر الإسلام فى تفسير الأشياء على ضوء النظرة التى تبلورها العقيدة.

3- العواطف والأحاسيس التى يتولى الإسلام بثها وتنميتها إلى جانب تلك المفاهيم، لأن المفهوم يفجر فى المسلم شعوراً خاصاً تجاه ذلك الواقع ويحدد اتجاهه العاطفى نحوه.

فهذه العناصر الثلاثة، العقيدة والمفاهيم والعواطف هى التى تشترك فى تكوين التربة الصالحة للمنهج الإسلامى فى أى مجال من المجالات، فالإسلام أذن لا يقتصر على تنظيم الوجه الخارجى للمجتمع شأن المناهج الوضعية، دائماً ينفذ إلى أعماقه الروحية والفكرية، ليوفق بين المحتوى الداخلى، وما يرسمه من مخطط اقتصادى واجتماعى لا يكتفى فى طريقته أن يتخذ أى أسلوب يكفل تحقيق غاياته، وإنما يمزج هذا الأسلوب بالعامل النفسى والدافع الذاتى الذى يتسم مع تلك الغايات ومفاهيمها[1].

وعلى هذا تتمثل أهم ركائز التنمية الإسلامية فيما يلى:

(1) التنمية الإسلامية وسيله غايتها وهدفها الإنسان ذاته وذلك ليكون بحق خليفة الله فى أرضه، فإذا كان الباعث فى التنمية الرأسمالية هو تحقيق أكبر قدر من الربح والانحراف بالإنتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية إلى وفرة إنتاج السلع الكمالية التى يطلبها المترفون والأغنياء، وأما التنمية الاشتراكية فباعثها المعلن ليس الربح وإنما هو سد احتياجات الدولة، وفق أطماع وسياسات القائمين على الحكم لا وفق احتياجات ورغبات

(1) عبد الحق الشكيرى، مرجع سابق، ص ص 61-56.

المواطنين أنفسهم مما يهدد كلية حرية الفرد ويجعل فيه مجرد آله أو أداه لا غاية أما التنمية الاقتصادية والاجتماعية الإسلامية فباعثها ليس الربح كما فى التنمية الرأسمالية ولا أهواء القائمين على الحكم شأن التنمية الاشتراكية وإنما هو توفير حد الكفاية لكل مواطن ليتحرر من أية عبودية - فى مجال المال أو الحكم - إلا عبودية الله وحده فغاية التنمية الإسلامية هو الإنسان نفسه حتى لا تستعبده المادة شأن التنمية الرأسمالية، ولا يستند له غيره شأن التنمية الاشتراكية ليكون محرراً فكرياً يعمر الدنيا ويحببها بالعمل الصالح ليكون بحق خليفة الله فى الأرض. لذا فالإنسان فى نظر الإسلام هو أسمى من فى الوجود، والإسلام جاء لتأكيد هذه المكانة له. والإسلام جاء ليحقق للإنسان مبدأ العدالة الإنسانية فى جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والأساسية، ومن ثم كان المنهج الإسلامى فى كل مجال يهدف أولاً إلى بناء الفرد، ومن بناء الفرد ينطلق إلى بناء المجتمع، وقد طبع الفرد على حب الذات، وهذا يتنافى مع مصلحة المجتمع، لهذا فإن الإسلام يعمل على إصلاح الفرد ليطهره من النوازع السيئة بمعنى آخر ينقل الفرد من صفة الفرد إلى صفة الإنسان[1].

(2) تقوم التنمية الإسلامية على المشاركة والتعاون بين أفراد المجتمع فيقول تعالى ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [المائدة: 2]، فمشاركة الأهالى فى جهود التنمية هى إحدى الأسس التى يجب أن تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمانا لنجاح المشروعات وعدم جنوحها عن أهدافها وتحقيقا لاحتياجاتها

(1) المرجع السابق، ص 79.

الفعليـة للمواطنين كما تقـوم التنمية على أكتاف كل مـن الرجل والمرأة فى إطار الشريعة الإسـلامية والتكامل بـين دور كلا منها، مع الاعتراف لجميع أفـراد المجتمع بحقهـم فى التمتـع بثمرات التنميـة الاجتماعيـة وعليهم من جانبهم المساهمة فى إنجازها[1].

(3) تقوم التنمية الإسلامية على تحقيق التوازن وذلك لأن التنمية الإسلامية لا تسـتهدف زيادة الإنتاج فحسـب وانما تستهدف أساسـا تحقيق العدل أى عدالـة التوزيع لقوله تعالى ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ [المائدة: 8]، بحيث يعـم الخير جميـع أفراد المجتمع أيا كان موقعهـم فى المجتمع. حيث أن هدف الإسـلام مـن التنمية هو أن يتوافر لـكل فرد. أيا كان جنسـيته أو ديانته أى بصفته إنسـان حدد الكفاية لا الكفاف أى المستوى اللائق للمعيشة بحسب زمانه ومكانه، لا مجرد المسـتوى الأدنى اللازم للمعيشـة بحيث يستشـعر نعم الله وفضله فيتجه تلقائياً إلى حمد الله وشكره، وهكذا فإن الإسلام إذ يتطلب زيادة الإنتاج يستلزم فى الوقت نفسه عدالة التوزيع، بحيث لا تغنى إحداهما عن الأخرى، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع هو احتكار لا يقره الإسلام كما إن عدالة التوزيع دون إنتاج هو توزيع للفقر والبؤس يرفضه الإسلام، ومن ثم لا يقبل الإسـلام تنمية رأسمالية تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون النظر إلى توزيـع هذه الـثروة، و إذا كانت التنمية الاشـتراكية تؤكـد العلاقة بين أشـكال الإنتاج والتوزيع إلا إنها ترى أن نظـام التوزيع يتبع دائماً الإنتاج فى حين يرفض الإسلام هذه التنمية فأيا كانت أشكال الإنتاج السائد فانه يضمن أولا حد الكفاية لكل فرد حسـب حاجته، وذلك كحق شرعه الله يعلو فوق

(1) عبد الهادى الجوهرى، مرجع سابق، ص21.

كل الحقـوق، ثم بعد ذلك يكون لكل نصيبه تبعـا لعمله وجهده وبحيث إذا لم يتوافر حد الكفاية لكل مواطن وهو ما لا يكون إلا فى ظروف اسـتثنائية كمجاعـة أو حـرب - ألتزم الجميع حد الكفاف وأن مبـدأ التوازن فى التنمية يقتضى أن يتوازن جهود التنمية، ومن ثم فإن الإسلام لا يقبل أن تنفرد بالتنمية فى المدن دون القرى أو الريف، وأن تسـتأثر الصناعة والتنمية دون الزراعة وأن تقـدم الكماليات على الضروريات[1]، لا شـك أن التنميـة غير المتوازنة السـائدة فى المجتمعات الإسـلامية مركزة على جزء من الاقتصاد الوطنى دون بقية الأجزاء أما ما يسميها علماء التنمية بالتنمية المزدوجة فهى تنمية مشوهة بل هى فى حقيقتها كما يقول جون آندر فرانك تنمية للتخلف.

(4) لقد أكد الإسـلام على العلاقة الوثيقة بين التربية وعملية التنمية من خلال قيام التربية بتأهيل الإنسان لأداء واجبات الخلافة فى الأرض وهذا يعنى أن العلاقـة وثيقـة بين التربية وبناء المجتمع الإسـلامى القوى روحيا وماديا وقد اهتم الإسلام بإرسـاء منهج واضح للتربية لإعداد الإنسان لمهام الخلافة و إعداده إعداداً عقائدياً وأخلاقيا وقيمياً ومهنياً ليكون عضواً صالحاً فى الأمة المسـلمة مؤمنا منتجاً نافعاً لنفسه ولغيره يقم حدود الله و يدعو الله و يجاهد فى سـبيله، وقد رسـم الإسـلام طريق الحفاظ على الفطرة التى خلق الإنسان عليها بشـكلها الأكثر نقاءً وطهارة، ويمكن استنتاج منهج التربية الإسلامية مـن خصائص عبـاد الرحمن فقال تعـالى ﴿ وَعِبَادُ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمۡشُونَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ هَوۡنٗا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ٦٣ وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا ﴾ [الفرقان: 63 - 64].

(1) عبد الحق الشكيرى، مرجع سابق، ص 66.

ومن مواعـظ لقمان لأبنه وغيرها ومن أهم خصائص التربية الإسـلامية التـوازن بين الجوانـب الروحية والجوانـب المادية بين الديـن والدنيا وبين الدنيـا والآخـرة وبين القـول والعمل، بـين الفردية والجماعيـة، بين الضبط الخارجى والضبط الداخلى، ومن أهم أهدافها إرساء قاعدة المراقبة الداخلية عند الإنسـان حيـث يلتزم بمراقبة ربه فى السر والعلن، فى سـلوكه وفكره فى المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية المختلفـة، فى كل ما يقوم به من نشـاط، و يركز الإسـلام على حقيقة أساسـية هى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاح الاجتماعى وكل جوانب التقدم الصحيح إنما تنطلق مـن البناء العقائدى السـليم، وأن هذا البناء العقائدى السـليم وما يتبعه من بنـاءات أخلاقيـة وقيميه وسـلوكية يجب أن يتم إرسـاؤه من خـلال التربية منذ البداية، ولقد اهتم الإسـلام بالتربية والتعليـم وكانت له الريادة فى محو الأميـة لدرجة إنها كانت مدخلاً للتحرر من الأسر الناجم عن الحروب وقد تحـدث الفقهـاء فى تفصيل عن نظم التعليم حيث أكـدوا على ضرورة إتاحة الفرصة كاملة أمام الجميع لإظهار مواهبهم وقدراتهم واستعدادهم وتنميتها واستثمارها فى خدمة المصالح الخاصة بالأفراد والعامة للمسلمين ككل ولهذا تحـدث بعض الفقهاء عن نظام تعليمى متدرج تكون فيه المرحلة الأولى فيه إجبارية عامة لا يتخلف عنها أحد، وتخصص المرحلة الثانية لمن لديه القدرة على متابعة الدراسة.

أمـا المرحلة الثالثة من التعليم فتقتصر على أولئك الذين يتولون الوظائف التخصصية المهنية العليا، و يتيح هذا النظام فرصاً متكافئة أمام الجميع للتعليم وتنمية قدراتهم، للعمل المناسـب كل حسـب قدراته واستعداداته، كما أكد الإسلام على أهمية التعليم المستمر فطلب العلم فريضة من المهد إلى اللحد.

و بهذا فقد سبق الإسلام كل دعاوى إلزام التعليم وتدرجه والتوجيه التربوى والمهنى، وفى إطار رؤية شمولية متكاملة للمنطلقات والأهداف، وهذا هو جوهر التنمية البشرية[1].

(5) كما أكد الإسلام على ضرورة وجود نظام للحوافز فى عملية التنمية فيقول تعالى ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: 30]، و يقول تعالى ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِّمَّا عَمِلُوا ۖ وَلِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأحقاف: 19].

فالإنسان مكلف بالجد والعمل والكد والعرق والإنتاج من أجل تحقيق أوامر الله سبحانه وتعالى، و إنجاز الأهداف المكلف بها فى عملية الخلافة فى الأرض وبناء مجتمع تسوده القيم والمحبة؛ وترتفع فيه قيمة الإنسان والإخاء والعدالة والمساواة والصدق والنظام والمحبه ترتفع فيه قيمة الإنسان غنياً كان أم فقيراً، ومن ثم تتلاشى هذه المتمايزات الاجتماعية الوضعية فى إطار الحقيقة الإيمانية الكبرى وهى أن الله هو الخالق وهو الرازق وهو المحاسب وله الملك وله الحاكميه فالملك ملك الله والإنسان مستخلف فى هذا الملك والشارع هو الله والإنسان مطالب بأعمال هذا المنهج، وملكات الإنسان هبة من الله والإنسان مطالب باستخدامها للوصول بالمجتمع الإسلامى إلى أقصى درجات التقدم ولكن الإسلام لم يفعل مثل الرأسمالية فى أطلاق العنان للحوافز الفردية دون قيد أو شرط ولا يقيد الدافع الفردى مثل الاشتراكية و إنما سمح للمسلم بأن يجتهد و يعمل ويحصل على نتاج عملة ويحقق طموحاته ولكن فى ظل شريعه الإسلام التى تعطى حق المجتمع أى

(1) نبيل السمالوطى، الدين والتنمية فى علم الاجتماع (أسس النموذج الإسلامى للتنمية وتحليل نقدى للنظريات الغربية)، مرجع سابق، ص.ص 170 171-.

أن الإسلام وازن بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع ولذلك سمح بالملكية الخاصة وسمح للإنسان أن يمتلك ما يشاء و يصبح غنياً ولكن بشرط أن يعطى كل المجتمع ونصيب الفقراء فى هذا المجتمع.

(6) لقد انطلق المنهج الإسلامى فى التنمية من المناهج الواقعية والعلمية، والواقعية هى النظر إلى المشكلة من الوجهة الواقعية وتقبلها المثالية وهى التى تصنع الحلول المثالية التى تكون فى كثير من الأحيان بعيدة عن إمكانية التطبيق فى الواقع. و يشترط فى المناهج التنموية والاجتماعية عامة أن تكون واقعية أى نابعة من إمكانيات الواقع والظروف المتاحة، لأن المناهج التى تنظر نظرة مثالية إلى الحياة تجد صعوبة كبيرة فى قبول الناس لها.

وتتضح هذه الواقعية فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أن الإسلام نظر إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تظهر فى المجتمع الإسلامى نظرة واقعية ووضع لها الحلول الواقعية الممكن تطبيقها ومن الأمثلة التى تظهر لنا فيها واقعية الإسلام ومثاليته فى الوقت ذاته الكيفية التى عالج بها مشكلة الفقر، فمن الناحية الواقعية نلاحظ أن الإسلام فرض نظام الزكاة كحل لمشكلة الفقر وذلك حين كانت النظم والشرائع الأخرى تعتمد على فكرة الإحسان الفردى الذى يقدم للفقراء ومساعدة لهم؛ و يدفعه الغنى عن رضاه، منحة منه وتفضلاً، ولكن هذه الفكرة لم تستطيع أن تعالج هذه المشكلة لأنها تقوم على الاختيار وحب فعل الخير والقلة من الناس هى تندفع إلى فعل الخير حباً فى الخير من هنا تفاقمت المشكلة وانتشر الفقر فى كل مكان، ولما جاء الأسلام عالج المشكلة بطريقة أكثر واقعية حين أصبح للفقراء حق معلوم فى أموال الأغنياء، تتولى الدولة مسئولية إجبار

الأغنيـاء عى دفعه عند الامتناع، و يعمل على توزيعه بين الفقراء، ولما أمتنع بعض الناس عن دفع هذا الحق لأصحابه تدخلت الدولة لإجبارهم على دفعه محاربتهم بالسيف واعتبرهم مرتدين.

وتبدو لنا مثالية الإسـلام فى علاجه لهذه المشـكلة حين نظر إلى المجتمع الإسلامى بوصفه وحدة متماسكة متعاونة تقوم على المحبة والإخاء والتعاون ليكـون المجتمع الإسـلامى مجتمعـاً مثاليـاً، ولذلك عمل عـلى تطهير النفس البشريـة من الشـح والبخـل وزرع فيها المشـاعر النبيلة التـى تجعل الناس يتحسسـون آلام الآخرين و يلمسـون حاجتهـم، فيتنازلون عـن حصة من أموالهـم لخدمة هـؤلاء الناس؛ ولتصرف هذه الأمـوال فى مصالحهم فينعمون عليهم بالخير والنفع؛ ونجد هذا واضحاً فى نظام الوقف والوصية.

وقـد وصـل المجتمع الإسـلامى فى بعض مراحـل التاريخ الإسـلامى إلى المسـتوى الـذى لم يوجد فيه فقيراً ليأخذ أموال الـزكاة لا لأنه لم يعد هناك حاجـة، و إنمـا لأن المجتمـع إذا خلا من الفقـراء فهو لا يخلوا مـن العجزة، والمصابـين، واليتامى والأرامل، ولكن من مبـادئ المحبة والأخوة والتكامل بين أفراد المجتمع الإسـلامى قد بلغت ذلك المسـتوى المثالى الذى لم يعد فيه الفقير والمحتاج يحتاج إلى الزكاة المفروضة[1].

(7) ترتبط التنمية الإسلامية بأهمية الوقت، بل جعل الإسلام للوقت قيمة كبرى، فوقت الإنسان هو حياته على هذه الأرض هى نعمة كـبرى من نعم الله عليه، وهو فترة اختبار الإنسـان تمهيداً لمعرفة النتيجة فى الآخرة، فما مضى منه لن يعود يقيناً. والأمر الذى يوجب على المسلم استثماره

(1) عبد الحق الشكيرى، مرجع سابق، ص 67 - 61.

فيما يعود عليه وعلى أمته بالقطع فى الدنيا والآخرة ومما يدل على قيمة الوقت فى الإسلام أن الله يقسم بالعديد من المظاهر الخاصة بالوقت من مخلوقاته « كالشمس، والضحى، والقمر والليل، والنهار، والعصر » ومن المعروف أن الله حينما يقسم بشيء فمعنى ذلك أن له قيمة كبرى، و يوجهنا الإسلام إلى ضرورة استثمار الوقت الإنسانى وتوجيهه لما يرضى الله و إلى صالح المسلمين والإسلام، و إلى صالح الإنسان فى الدنيا والآخرة فقال تعالى ﴿ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [المنافقون: 10 - 11].

وقد روى معاذ بن جبل أن الرسول ﷺ قال **«لا تزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال. عن عمرة فيما أفناه، وعن شبابه فيما أبلاه وعن ماله من أين أكتسبه وفيما أنفقه، وعن علمه ماذا عمل به»**. وقد ركز الإسلام على الشباب لأنه زمن القوة والفتوة والإنتاج والاجتهاد والعزيمة وكذلك فالشباب هو مرحلة توقد الشهوة واستبداد غواية الشيطان وتؤكد السنة المطهرة أهمية الوقت وضرورة استثماره فقال عليه السلام « أغتنم خمساً قبل خمس، شبابك قبل هرمك، صحتك قبل سقمك وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك ثم قال عليه السلام أيضاً نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة والفراغ بمعنى أن الإسلام قد قرن بشكل معجز بين الصحة والفراغ كنعمتين عظيمتين، ومن العجيب أن المنحرفين يذهبون بصحتهم بسوء استغلال وقت فراغهم من خلال الإدمان والسكر ولذلك أقر الإسلام أهمية الترويح البرىء[1].

(1) نبيل السمالوطى، مرجع سابق ص 172 - 173.

(8) أهتم الإسلام بالعمل الاجتماعى باعتباره آداه ووسيلة لكل من جانبى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و يركز بصفة عامة على الجوانب الإنسانية فى نسيج التنمية، إذ أن العمل الاجتماعى و إنما هو مكمل ومدعم لها فبينما توجه التنمية الاجتماعية جهودها إلى جميع فئات المجتمع لتحسين نوعية حياتها وتنظيم إسهامها فى التنمية يركز العمل الاجتماعى على الفئات التى يبطوء تفاعلها مع المجتمع لسبب أو لأخر لتحسين نوعية حياتها وتنظيم إسهامها فى التنمية و يكون ذلك عادة إما عن طريق مساعدة هذه الفئات على النمو والتكيف مع ظروف المجتمع أو عن طريق إحداث تغييرات فى الظروف المجتمعة نفسها، والعمل الاجتماعى فى نهاية الأمر يركز على العنصر الإنسانى فى القيم الاجتماعية والتنظيم البشرى بحيث تتواءم هذه المقومات وتتفاعل مع مجمل عناصر العمل الأنمائى الآخر حتى يمكن تنظيم العائد من نتائج جهود المجتمع الحكومية والأهلية، والعمل الاجتماعى يستهدف فى نهاية المطاف ضمان وصول ثمرات التنمية للمستحقين والمنتفعين على أساس من فهم وتحديد لاحتياجاتهم وظروفهم وهو بهذا كله يحتل حلقة أساسية من حلقات الجهود المطلوبة و يساند و يدعم كثيراً من أنشطة المجتمع فى مختلف القطاعات، وأن مردودة ينتشر و يتشعب ليحتل إحدى الطاقات المحركة للتنمية والعاملة على مواجهة المشكلات التى تعوق مسيرتها أو تبطئ حركتها أو تهدد جهودها[1].

(1) انظر إستراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، نوفمبر 1979.

وتتمثل أهم المجالات الأساسية للعمل الاجتماعى فى المجتمعات الاسلامية فى التوصيفات التاليه:

1- المساعدات المالية للآسرة والأفراد المحتاجين فمن تشملهم فئات الضمان الاجتماعى.

2- المساعدات المالية والعينية ومعونات الإغاثة فى حالات الطوارئ والكوارث الاجتماعية أو الطبيعية.

3- رعاية فئات المعوقين جسمانياً وعقلياً واجتماعياً وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو التربية الخاصة أو المراكز التأهيلية لمختلف الفئات.

4- رعاية المسنين والعجزة عن العمل ممن لا عائل لهم.

5- رعاية الأسر المفككة ودراسة مشكلاتها والعمل على مواجهتها وتدريب الأسر الفقيرة على مهارات انتاجية تمكنها من العيش الكريم.

6- إصدار التشريعات لحماية الأسرة وتنظيم العلاقات بين أفرادها.

7- العمل على مراقبة الأحداث المنحرفين وتدريبهم تدريباً مهنياً خلال فترة الحكم عليهم.

8- رعاية اسر السجناء والمسجونين أنفسهم وتدريبهم على العمل وتكيفهم للعودة إلى الحياة العادية فى المجتمع.

9- تشجيع الصناعات اليدوية والحرف التقليدية والريفية حفاظاً على التراث الفنى وتشجيعاً للإرتياد السياحى.

10- إنشاء المراكز الاجتماعية فى الريف والحضر لإنعاش البيئة وتوفير بعض الخدمات للبيئة المحلية عن طريق الجهود الذاتية.

11- إنشاء الاندية والمراكز والساحات الرياضية.

12- فتح مراكز تدريبية فى المهارات المنزلية ورعاية الطفولة للفتيات والامهات.

13- تأسيس المجتمعات التعاونية بمختلف فروعها وانواعها لتقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء ونشر الوعى التعاونى.

14- تأسيس الجمعيات الأهلية والتطوعية للقيام بخدمات الرعاية الاجتماعية[1].

(9) التنمية الإسلامية عملية إرادية تغييرية كما أكد الإسلام على اهمية تغيير الفرد لنفسه لأن الطاقة اللازمة للتغيير تكمن فى ذات الفرد أولاً ثم فى المجتمع فقالى تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[الرعد: 11]. ولذلك عندما وجه الاسلام المؤمنون إلى الاعتماد على النفس والعمل واستثمار الأرض وتحقيق التراكم الرأسمالى وتوجيهه فى خدمة الإسلام فى المجتمع الإسلامى فقد استهدف فى ذلك تحقيق الاستقلال الاقتصادى والقوة المادية والسيادة العسكرية للمجتمع الإسلامى حتى يتمكن من أداء وظائفه فى نشر دين الله و إعلاء كلمته وتأمين الدعوة الإسلامية ونصرة المظلومين وتعمير الأرض.

فالاستقلال الاقتصادى شرط أساسى للاستقلال السياسى وللقوة

(1) عبد الهادى الجوهرى، مرجع سابق، ص 16، 17.

العسكرية القادرة على إرهاب عدو الله وأعداء المسلمين وللفقهاء تفضيلات دقيقه فى هذه الميادين. ولهذا لا نجد دين وجه أبنائه إلى العمل والإنتاج والاستثمار وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والقوى المادية وجعل الدافع إلى هذا كله دافعاً إيمانيا نابعاً من الاعتماد على الذات لا الاعتماد على الآخرين ويقول تعالى ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا لَّعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [الجمعة: 10].

وقوله تعالى ﴿ هُوَ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ ذَلُولٗا فَٱمۡشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزۡقِهِۦۖ وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ [الملك: 15].

(10) وأخيراً ترتبط التنمية الإسلامية فى المجتمع ببناء السلطة ومصادر وأساليب اتخاذ القرارات فاذا كانت المجتمعات الوضعية سواء الرأسمالية أو الاشتراكية تحكم من خلال المجالس النيابية بشكل مباشر أو من خلال جماعات الضغط والمصالح بشكل غير مباشر فإن التنمية فيها تستهدف مصالح فئوية أى منحازة باستمرار إلى فئة من أبناء المجتمع على حساب فئة أخرى، ولا يمكن أن تحقق مطلقاً العدالة الكاملة وهنا تبرز عظمة التنمية فى ظل المنطلقات الإسلامية فالحاكميه هى لله أساساً وليست لبشر أيا كان والأحكام الواجب تطبيقها مصدرها الخالق، وهى المتضمنة فى الشريعة الإسلامية، والادله الشرعية التى تستفاد منها الأحكام العملية ترجع إلى أربعة مصادر، القرآن الكريم، السنة، المطهرة، والإجماع، القياس وأتفق العلماء على أنها مرتبة فى الاستلال فى هذا الترتيب، والدليل على هذا قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ [النساء: 59].

وقد أرسى الإسلام أساس اختيار الحاكم وشروطه وطرق اختياره، فمن أهم الشروط «التقوى والعلم والعدل»، ويختاره علماء الأمة أو أهل الحل والعقد، أو آهل الرأى والمشورة، وهو لا يشرع ولكنه مطالب بتنفيذ أحكام الشرع فيما يوجد فيه حكم شرعى، أما الأمور التى لا يوجد فيه حكم شرعى فالمنهج الإسلامى يقوم على الشورى والاجتهاد، وفى مجال التنمية هناك العديد من الجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية التى ترتبط بأحكام شرعية واضحة لا مجال للشورى فيها أما الجوانب الأخرى التى ترتبط بمجالات التنمية ولم يرد فيها حكم شرعى واضح مثل مجالات تقنيات التعليم وأولويات البرامج الصناعية وأساليب الإدارة والأشراف والتدريب وتنظيم الهجرة من الريف إلى الحضر أو العكس والتخطيط العمرانى والحضرى، وأساليب تنظيم الإسكان والمرور ومواعيد العمل... إلخ.

فهذه أمور متروكة للاجتهاد وأخذ رأى المتخصصين من أهل الذكر وإعمال مبدأ الشورى.

ولقد وضع الإسلام مجموعة من الضوابط لسلامة القرار السياسى تنبع كلها من الالتزام الشرعى فى أساسها وهى:

1- الاجتهاد وهى مبدأ أصيل ورئيسى فى الإسلام يرتبط بطبيعة الإنسان التى تخطىء وتصيب، كما يرتبط بحركة التغيير والتطوير فى المجتمعات وضرورة الحرص على بقاء المجتمع الإسلامى أقوى المجتمعات مادياً واجتماعيا واقتصادياً وعسكرياً، بمقاييس العصر، وهذا الاجتهاد ليس مطلقاً ولكنه محكوم بالمعايير الإسلامية.

2- التأكيد على المساواة بين الناس فى الاعتبارات الإنسانية فلا توجد جماعات

مقدسة أو تحتل بطبيعتها مكانه اعلى من المجتمعات الأخرى لأسباب عرقية أو اقتصادية أو سياسية أو على أساس الحسب والنسب، فقد اسقط الإسلام المعايير الوضعية الفاسدة للتمايز الاجتماعى واستبدالها بمعايير موضوعيه فى حوزة كل إنسان أن يستحوذ عليها وهى معايير التقوى والعلم خدمة الناس والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

3- الشورى ويتم الأخذ بها فيما لم يرد فيه نص ويتصل بمصالح الناس أو مصالح المجتمع الإسلامى وهنا يدعم الإسلام قيم الجماعة والشورى، وينبذ التسلط والتحكم والاستبداد والانفراد بالقرار ويذكر صاحب الظلال فى تفسير قوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ ﴾ [آل عمران: 159].

أن هذه الآية الكريمة نزلت فى موقعة أحد، والسياق يتجه إلى الرسول عليه السلام وفى نفسه شىء من القوم تحمسوا للخروج ثم اضطربت صفوهم، فرجع ثلث الجيش قبل المعركة، وخالفوا ووهنوا إزاء إشاعة مقتله، وانقلبوا على أعقابهم مهزومين، فى هذا الجو يصدر أمر الله الحاسم، وشاورهم فى الأمر، فالإسلام يقر ويرسى هذا المبدأ فى نظام الحكم حتى سيدنا محمد ﷺ. وهو نص قاطع لا يدع للأمة شكاً فى أن الشورى مبدأ أساس لا يقوم نظام الإسلام على أساس سواه، أما شكل الشورى والوسيلة التى تتحقق بها فهذه أمور قابله للتحرير والتطوير وفق أوضاع الأمة وملابسات حياتها وكل شكل وكل وسيلة تتم بها حقيقة الشورى لا مظهرها فهى من الإسلام[1].

(1) نبيل السمالوطى، مرجع سابق، ص 175 - 177.

سادساً: الخاتمة

وهكـذا يتضح أن التنمية من المنظور الإسـلامى لهـا منهجها وطريقتها المسـتقبلية فى تحقيـق عمليـة التنميـة، حيث وضع الإسـلام المبـادئ العامة والقواعـد الشـاملة لحياة اجتماعية سـليمة وترك التطبيقـات لتطوير الزمن وبـروز الحاجات والتطـورات التى تطرأ عـلى حياة المجتمعات الإنسـانية المعاصرة، وهو بهذا الشمول وهذه المرونة قد كفل لأحكامه التطبيقية النمو والتجدد ومسايرة ظروف الحياة المتغيرة.

ولقـد ظلت النظـم الاقتصادية المعـاصرة تتراوح ما بـين إطلاق الحوافز الفرديـة وتقييدها أو السـماح للملكية الخاصـة أو الملكية العامة كما ظلت الإنسـانية دهوراً طويلة تفرق بـين القوى الروحية والقـوى المادية تتنكر إحداها لتثبيت الأخرى أو تعترف بوجودها فى حالة تعاطف وخصام، حتى جاء الإسلام ليوازن بين الملكية الخاصة والعامة وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويـوزان بين الـروح والمادة وبين العبادة والعمل فى نظـام الحياة ووعن تلك المواءمـة الحكيمة بين العقيدة والسـلوك وبين ما يتصـل بالروح وما يتصل بالمادة تصدر تشريعاته وفرائضه وتوجيهاته وحدوده كما أن الإسلام بإطار تنمـوى يجمعه بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية من خلال تعاليمه وحوافزه وقواعده فى العمل أو الإنتاج والملكية وتوزيع الثروة حيث تتضمن الشريعة الإسـلامية خمسـة جوانب هى جانب الروحى، والجانب الخلقى، والجانـب الاجتماعـى، والجانب السـياسى والجانـب الاقتصـادى متكاملة مترابطة مع بعضها البعض وتكوين الشـخصية السـوية والمجتمع المتكامل الـذى يتيح المنهاج الإسـلامى عقيدة وسـلوكاً والذى يضمـن نجاح المجتمع

فى تحقيق هدف التنمية المنشـود وقد اسـتطاعتنا أن نستخلص بعض الركائز العامة والأساسـية للتنمية الاجتماعية مستمدة من الشر يعه الإسلامية ومن المعطيات الواقعية التى طرحت فى المجتمعات الإسلامية فى بداية العهد بنشر الدعوة الإسلامية سـواء منذ تأسيس الرسول ﷺ لاركان هذه الدولة أو ما إضافة بعد ذلك الخلفاء الراشدين وقد أوضحنا هذه الركائز لكى تكون بمثابة إطار عام تنطلق منه عمليات التنمية الاجتماعية مع تطو يعها وتطو يرها مع التطورات العصر ية للمجتمعات الإسلامية.

لكن مما يؤخذ على النموج التنموى الإسلامى هو عدم وضوح إطار نظرى تنموى قادر على التفسير الموضوعى لظواهر التخلف ولمحددات ومنطلقات التنميـة ودوافعها فى الـدول النامية وترجع هذه الظاهـرة فى جانب منها إلى تباين التطبيق فى التجربة الإسـلامية للتنمية بين المجتمعات الإسلامية و إلى ندرة الكتابات والدراسات التنمو ية الإسلامية فى استخلاص تجربة إسلامية ملموسـه من خـلال إجراء الدراسـات المقارنة بـين المجتمعات الإسـلامية المتباينة والدراسـات عبر الثقافية Cross- Cultural سواء التى تمت فى صدر الإسـلام أو تجارب التنمية فى المجتمعات الإسـلامية الحديثـة ولكن الدعوة إلى النموذج الإسـلامى فى التنميـة لا تعنى الدعوة إلى إبـراز نموذج جديد فى موضوعه ومنهجه بل تقر بالأنموذج التنموى الإنسـانى المتكامل حيث اهتم الإسلام بالإنسان الذى كرمه الله واستخلفه فى الأرض واهتم بإطلق ابداعاته ومواهبـه وحافظ على ممتلكاته وخصوصيته، كما اهتم بالجماعة وبالمجتمع حيث رسـم لهما عوامل التكامل والتكافل والتقـدم فى الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع بشكل عادل وبالتالى فالصلة وثيقة بين النموذج الإسلامى للتنمية والنموذج التنموى

الإنسانى فى إنهما قد أكد على كونية القيم الإنسانية بغض النظر عن اختلاف الأديان والعقائد والثقافات وأحقيات الخيارات الإنسانية الثلاث وهى العيش حياة صحية طويلة والحصول على المعرفة وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشى لائق فضلاً عن المحافظة على الحرية والكرامة الإنسانية، وبالتالى فهما يمثلان نهجياً أصيل الإنسانية فى التنمية الشاملة المتكاملة للبشر وللمؤسسات المجتمعية.